بالمائة ، ليعود وينخفض الى ٨٪ في العام ١٩٧٠ ، ومن المتوقع له ان ينخفض الى نسبة أقل في العام الحالي(٣) .

نلقي الآن نظرة على أوضاع الحساب الجاري وعلى وضع الاحتياطي المتجمع والديون وذلك استكمالا لتفحص جملة الموارد المتاحة في اسرائيل . كان حجم المعونات الخارجية في السنوات السابقة لعام ١٩٦٨ يتفوق على عجز الحساب الجاري(٤)، مما أتاح لاسرائيل تجميع احتياطي ضخم من العملات الاجنبية حتى نهاية ١٩٦٧ . غير ان الاعوام ١٩٦٨ و١٩٦٩ والى حد ما ايضا العام ١٩٧٠ ، شهدت انقلابا هاما في الصورة ، اذ زاد العجز في الحساب الجاري على المعونات الخارجية مما اثر بشكل سلبي واضح على اوضاع احتياطي العملات الاجنبية المتجمع عبر السنين لدى اسرائيل . ظهرت في الجدول الاول صورة التدهور التي تعرض لها الاحتياطي المتجمع منذ شهر شباط ١٩٦٨ ولغاية شهر آب ١٩٧٠ .

هذه صورة أوضاع الاحتياطي المتجمع المتدهورة ، يقابلها على الجانب الآخر ارتفاع قوي في حجم الديون الخارجية ، مما يزيد الاوضاع صعوبة على الاقتصاد الاسرائيلي :

الديون الخارجية(٥)
(بملايين الدولارات)

١٩٦٧	١٦٠٠
١٩٦٨	١٨٥٠
١٩٦٩	٢١٠٠
١٩٧٠	٢٥٠٠

كان العجز في الحساب الجاري (فائض الاستيراد) قد بلغ حدا خطرا في العام ١٩٦٤ ، حين وصل الى ٥٧٣ مليون دولار (في حين كان معدل العجز السنوي في السنوات الثلاث السابقة حوالي ٤٥٣ مليون دولار) . في العام ١٩٦٨ بلغ فائض الاستيراد ٦٩٦ مليون دولار ولأول مرة يكون هذا العجز متفوقا على حجم المعونات الخارجية التي بلغت في العام نفسه ٦٥٤ مليون دولار(٦) . في العام ١٩٦٩ كان العجز حوالي ٩٠٠ مليون دولار ، ليصل الى ١٢٥٠ مليون دولار في العام ١٩٧٠ (حوالي ١٥٠ مليون دولار اكثر مما كان متوقعا له)(٧) .

لاحظنا من الاستعراض حتى الآن عدة أمور نلخصها في النقاط التالية : أ ــ انخفاض نسبة النمو في الناتج القومي في العام ١٩٧٠ ، بعد ارتفاع ملحوظ في العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩ . ب ــ تدهور سريع في حجم الاحتياطي المتجمع لدى اسرائيل من العملات الاجنبية . ج ــ تراكم للديون الخارجية على اسرائيل . د ــ اتساع الثغرة بين الصادرات والواردات في العام ١٩٧٠ ، بشكل خطير ، بعد اتساعها التدريجي في العامين السابقين على اثر تحسن طفيف قبل العام ١٩٦٧ . هـ ــ ارتفاع نسبة « فائض الاستيراد » للناتج القومي ولجملة الموارد المتاحة . وقد ارتفعت النسبة بانتظام من عام ١٩٦٦ حتى الآن .

من المتوقع أن تستمر حالة الهبوط والقلق على خريطة الاقتصاد الاسرائيلي طيلة العام الحالي ١٩٧١ . وبالتالي فان حجم الضغوط الداخلية سوف يزداد ثقلا ومن جهات عدة . سينخفض ، وبحدة ، الانفاق على الاستهلاك الخاص ، اذ أن الحكومة سوف تستمر باحكام قبضتها على القوة الشرائية . (في حين شهدت السنوات الثلاث الاخيرة ارتفاعا في نسبة الاستهلاك الخاص بحوالي ١٢ ٪)(٨) من جهة اخرى فان الانفاق في القطاع العام سوف يظل مرتفعا ، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار ، (وقد كان العام ١٩٦٨ عاما حاسما بالنسبة لهذا القطاع اذ شهد نموا قويا بنسبة ٨٨ ٪ عن مستواه في العام السابق)(٩) . ان تأثير جملة الضغوط سوف يعكس نفسه بشكل متفاوت على مختلف